

إلى السيد
وزير السياحة

0000546 02 ٣١

[Redacted Content]

وأمام هذه الوضعية من حيث افتقاد الشركة شرعيتها في الاستغلال وتخلي وزارة السياحة عن دورها كسلطة مينائية مكلفة بالتصوف في الملك العمومي المينائي وحماية واستغلاله حسب الفصلين 5 و 11 من مجلة الموانئ البحرية رغم تحديد هذا الملك

الموانئ والنقل البحري رقم ٢٠٠٦ عدد ١١، حاكم الملك العجمي، المنفذ، الم

وَإِمَامٌ مَا سَبَقَ ذِكْرَهُ وَنَظَرُوا لِلوضَعِ الَّذِي أَصْبَحَ يَتَفَاقَمُ يَوْمًا فِي خَلْلِ غَيَابِ
السُّلْطَانَةِ وَعَدَمِ مَعْرِسَتِهَا لِصَلَاحِيَّاتِهَا وَعَدَمِ تَطْبِيقِهَا لِلنَّصُوصِ الْوَارِدَةِ بِسُجْلِهِ
الْمَوَانِيَّ الْبَحْرِيَّةِ، دَفَعَ الْبَعْضَ لِلتَّصْرِيفِ وَتَحْوِزَ مِنْكَ الدُّولَةِ الْعَامَ خَارِجَ الْأَطْرِ الْقَانُونِيَّةِ
وَدُخُولِهِمْ فِي خَلَافَاتٍ شَخْصِيَّةٍ اتَّعْكَسَتْ عَلَى أَمْنِ الْمَرْفَقِ الْيَنَانِيِّ.

لِلتَّفَضُّلِ بِإِعْطَاءِ الْإِذْنِ لِمَصَالِحِ الْحُكْمِ الْمُعْنَيَّةِ قَصْدُ الْبَيْتِ فِي هَذَا الْإِشْكَالِ وَفَقَاءِ
الْقَضَاضِيَّاتِ أَحْكَامَ مَجْلِسِ الْمَوَانِيَّ الْبَحْرِيَّةِ وَاسْتِرْجَاعِ الْمَلِكِ الْعَمُومِيِّ الْيَنَانِيِّ الْمُسْتَغْلَلِ بِدُونِ
وَجْهِ حَقٍّ وَفَضَّلِ الْخَلَافَاتِ الْقَانِمَةِ.

وَالسَّلَامُ

الْمُخْلَفُ بِبُلْوَادِ شَهْرِ ذِي زَوْلَةِ الْهَرَائِلِيَّةِ

رَئِيسُ الْمَهْكُمَةِ

شَاهِ المُشَيْشِيِّ

